



عبدالله فهد ود. فهد الغفاسي



محمد الجبري



د. عادل الدمخي أثناء دخوله القاعة



خالد الشطي وسعدون حماد

الحكومة طلبت إرجاء النظر في نزول أسعار النفط وفق المادة 67 من اللائحة .. والمجلس يؤيد إجراءات الرئيس في الجلسة السابقة بشأن اقتراح العفو

تأجيل مناقشة الاستثمارات والصندوق السيادي والحالة المالية



صالح عاشور متحدًا وبجانبه حمد الهرشاني



جانب من جلسة أمس



د. فهد الغفاسي وخالد الروشان

تتجلى هذه المحنة والأزمة. مرزوق الغانم: نتقدم بالعزاء للأخت الفاضلة صفاء الهاشم لوفاة زوج شقيقها الأخ صلاح العتيقي زاملناه في المجلس المبطل.

رئيس الوزراء: نتقدم إلى معاليكم والنواب بالشكر على إقرار هذه القوانين ونشكر رئيس اللجنتين الصحية والتشريعية على سرعة بحث هذين الموضوعين. ويجب كل الملاحظات التي أثيرت اليوم (أمس) محل اهتمام ومتابعة من الحكومة وهذه القوانين ستساعدا في هذه الأزمة. أستثمر هذه الفرصة وأجسد طمئني للمواطنين والمقيمين بالالتزام بالإرشادات والإجراءات الاحترازية، ويجب الاستمرار في التعاون للتعامل معها وتجاوزها ونشكر الجميع.

خلف دميجير: معي رسالة من المواطنين بالتأكيد على قدرة واقتدار الحكومة بإدارة هذه الكارثة، وكل الشكر لسمو الأمير لتوجيهاته لآخوة في الحكومة الذين يعملون بكل جد واجتهاد، ولرئيس المجلس والنواب الذين كانوا خير سند للحكومة في الاجتماعات الخاصة، نتمنى أن نكون دائما بهذه الروح التعاونية وليست في هذه الأزمة فقط.

د.عبدالكريم الكندري: كل المؤشرات تؤكد على أننا مقبلون على أزمة اقتصادية، وهناك حديث عن حزمة اقتصادية، فأي إجراء بذلك يجب أن يوجه للمواطنين وصغار الحرف، أما إن تم تعويض تجار الأزمات فسيكون لنا موقف مع الحكومة.

صفاء الهاشم: نشكر الأخ الرئيس على تعيينك في رحيل د.صلاح العتيقي فهو شخصية فذة. مرزوق الغانم: ترفع الجلسة إلى أول جلسة عادية قادمة. وشكرا على حضوركم وتعاونكم.

ومقيمين، ونشكر رئيس المجلس على جهوده المتميزة في هذه المحنة الوطنية. هناك عاملون في مؤسسات خاصة ولا تُدفع لهم رواتب فكل من انقطع به السبل فلا بد من أن تكفل الحكومة لهم الحد الأدنى المطلوب.

نحتاج أغلبية خاصة لأن بعض التعديلات لها أثر رجعي، وحتى تصدر القوانين بسرعة وتصدر في 7 أيام نحتاج أغلبية خاصة. وجرى التصويت نداء بالإسم على الماداة الأولى الحضور 57، الموافقة 57، امتناع 0. موافقة وجرى التصويت على الماداة الثانية الحضور 58، الموافقة 58، عدم موافقة 0.

موافقة وجرى التصويت نداء بالإسم على الماداة الأولى الحضور 57، الموافقة 56، عدم موافقة 1. موافقة عامة. وجرى التصويت على الماداة الثانية حضور 57، موافقة 56، عدم موافقة 1. موافقة ويحال للحكومة.

وبالنسبة لقانون الصحة الوقائية جرى التصويت نداء بالإسم على الماداة الأولى الحضور 57، الموافقة 56، عدم موافقة 1. موافقة عامة. وجرى التصويت على الماداة الثانية حضور 57، موافقة 56، عدم موافقة 1. موافقة ويحال للحكومة.

باسم الحمد الصباح (وزير الصحة): أشكر النواب ورئيس اللجنة الصحية وإن شاء الله



عدنان عبدالصمد



م. محمد الهدي



مبارك الحريص



رياض العسائني

حمدان العازمي: أحد أفراد الأسرة لم يطبق الحجر الصحي على نفسه ويقوم بعدوى الناس

الشاهين: نشكر مرفقي الصحة والداخلية ولكن هناك ثغرات اقتصادية وتعليمية

الدمخي: الحكومة نجحت لأنها أعطت صاحب التخصص اختصاصه والتدخلات السياسية مرفوضة

اجل الكويت، كفاءات وطنية تستحق الإشادة والتقدير وكل من يعمل معهم من المخلصين، سخطت في هذه الأزمة. دور كبير سخطت انظمتها الصحية، وإجراءات الحكومة ناجحة.

ليس من اليوم فكل أزمة ندخلها نخرج منها متوحدين. والمواطنون قوية بشبابها وشبانها. محمد الحويطة: كلمة صاحب السمو أتت جامعة تنم على حرص سموه على أمن واستقرار الكويت، رأينا كفاءات وطنية تحملت العناء واجهت ما يهدد صحتهم كل ذلك من

«الموائ» ترد على حمدان العازمي

أصدرت مؤسسة الموائ بيانا جاء فيه: تتوجه المؤسسة بالشكر إلى النائب الفاضل حمدان العازمي على حرصه بتفعيل دوره الرقابي. ومن منطلق الحرص على توضيح الأمور نورد الآتي: أولا: فيما يتعلق بمقطع الفيديو الذي يتضمن تصريحاً للنائب الفاضل حمدان العازمي قال فيه: إن مؤسسة الموائ الكويتية غير ملتزمة بقرار مجلس الوزراء بشأن تعليق البصمة: إن مدير عام المؤسسة قد أصدر قرارات وتعاميم تنظم العمل الرسمي في المؤسسة وفق المرسوم بقانون بإنشائها باعتبار اختلاف ظروف عملها عن بقية مؤسسات الدولة. ثانيا: فيما يتعلق بما جاء من مدير «الموائ» يورط وزير الخدمات سياسيا، ويرفض صرف «البونص» السنوي كاملا. نوضح التالي: ان ما صرف ليس «بونص» انما هي مكافآت تصرف نظيرا للأعمال الممتازة. ثالثا: فيما يتعلق بمدخلة العازمي في جلسة أمس حول عدم التزام مدير الموائ بالحجر بعد قدمه من الخارج، نود ان نؤكد ان مدير عام مؤسسة الموائ الكويتية الشيخ يوسف عبدالله الصباح كان ضمن المواطنين الملتزمين بتعليمات وإجراءات وزارة الصحة، حيث خضع للفحص الروتيني في مطار الكويت الدولي فور وصوله إلى البلاد الذي لم يثبت الاشتباه بحالته الصحية.



خالد العتيبي يخضع للفحص وخلفه عبدالوهاب البابطين وثامر السويط

مطالبات نيابية للحكومة بالاستمرار في إجراءاتها لمواجهة فيروس «كورونا»

يتوانون عن مواجهة هذا الوباء رغم علمهم بخطورة هذا الوباء، مطالبا بضرورة أن يكون لهم مكافأة مباشرة بتجنس من كان بالصفوف الأمامية خاصة أنهم شركاء وموالي هذا الوطن وأثبتوا جدارتهم في سنة الغزو. وبين المراسل أنه لا يكون هناك صك براءة للحكومة، حيث كان هناك انحراف سابقا عندما فتحت خطوط الطيران وكانت هناك ردة فعل من النواب أثمرت بإرجاع الأمور إلى نصابها، مشيرين إلى أن الجميع في قارب واحد. من جهته، توجه النائب أسامة الشاهين بالشكر لمجلس الأمة على إقرار الاقتراح الذي تقدم به وعدد من النواب لتكليف لجنتي «المالية» و«الميزانيات» بمتابعة الإجراءات المالية والاقتصادية للحكومة وتقديم تقارير دورية بشأنها إلى المجلس. وبين أن الحكومة تأخرت في تقديم حزمة مالية واقتصادية لدعم الأفراد الذين تضرروا وأصبحت لديهم نفقات طارئة نتيجة الوباء وكذلك لدعم الشركات والقطاع الخاص الذي أصبح يعاني شبه الشلل في ظل هذه الأزمة العالمية الخطيرة. وطالب النائب د.عادل الدمخي بأن تبقى السلطة الصحية هي صاحبة القرار ولا يتدخل القرار السياسي في عملها. وأشار إلى ضرورة أن تكون هناك خطة واضحة لوزارة الخارجية لجلب المواطنين من الخارج. ولفت إلى أنه يجب على المجلس الاستمرار في

على المركز المالي للكويت وعدم تأثر الاحتياطات العامة بالأزمة الحالية. وقال العسائني: «رسالتنا للحكومة هي وضع المصلحة العامة وتعزيز الاقتصاد الوطني، واليوم قدمت رسالتين إلى مجلس الوزراء، الرسالة الأولى غير مقبولة. وبين المراسل أن التعديل الأخير لقانون المرافعات جاء لخدمة المتقاضين والقضاء خاصة أن رئيس المجلس الأعلى للقضاء صرح بوجود 15 ألف حكم يجب أن يتم الطعن عليها في أول يوم عمل الجهات الحكومية وهذا أمر صعب جدا. ومن جانبه، طلب النائب عبدالله الكندري وزير التربية بإنهاء دراسة 125 طالبا وطالبة في السنة الأخيرة بكلية الطب والاستعجال في تخرجهم خاصة أن كلية الطب لديها موافقة مبدئية على ذلك. وقال إن فرنسا وإيطاليا اتخذتا قرارات قبل عدة أيام بإنهاء تخرج طلبة الطب وتسليمهم شهادتهم وممارسة العمل الميداني داخل الموقع. وبيدوم، قال النائب محمد هانيف إنه تحدث اليوم مع رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الصحة بشأن إجلاء الكويتيين في الخارج سواء كانوا طلبة أو مرضى. وبين أنهم أكدوا له أنه سيتم الإجلاء بعد الانتهاء من تجهيز المحاجر الصحية قريبا، مشيرين إلى أن بقاء الكويتيين في الخارج ليس من مصلحة أحد خاصة في الدول الموبوءة. وطالب النائب رياض العسائني الحكومة بالحفاظ

تؤدي إلى انتشار المرض. وبدوره، قال النائب د.بدر الملا إنّه تم اليوم الموافقة على قانونين مهمين جدا يتعلقان بأزمة فيروس كورونا. وأضاف أنه تم تعديل قانون الصحة رقم 8/1969 وتغليظ بعض العقوبات، كما تم تعديل المقترح ورفض عقوبات الإعدام كونها غير مقبولة. وبين الملا أن التعديل الأخير لقانون المرافعات جاء لخدمة المتقاضين والقضاء خاصة أن رئيس المجلس الأعلى للقضاء صرح بوجود 15 ألف حكم يجب أن يتم الطعن عليها في أول يوم عمل الجهات الحكومية وهذا أمر صعب جدا. ومن جانبه، طلب النائب عبدالله الكندري وزير التربية بإنهاء دراسة 125 طالبا وطالبة في السنة الأخيرة بكلية الطب والاستعجال في تخرجهم خاصة أن كلية الطب لديها موافقة مبدئية على ذلك. وقال إن فرنسا وإيطاليا اتخذتا قرارات قبل عدة أيام بإنهاء تخرج طلبة الطب وتسليمهم شهادتهم وممارسة العمل الميداني داخل الموقع. وبيدوم، قال النائب محمد هانيف إنه تحدث اليوم مع رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الصحة بشأن إجلاء الكويتيين في الخارج سواء كانوا طلبة أو مرضى. وبين أنهم أكدوا له أنه سيتم الإجلاء بعد الانتهاء من تجهيز المحاجر الصحية قريبا، مشيرين إلى أن بقاء الكويتيين في الخارج ليس من مصلحة أحد خاصة في الدول الموبوءة. وطالب النائب رياض العسائني الحكومة بالحفاظ

طلب نواب الحكومة بالاستمرار في اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا. وأوضح النائب فني تصريحات متفرقة عقب جلسة المجلس العادية أمس أن هناك تميزا حكوميا في مواجهة الوباء، وهناك متابعة مباشرة من النواب من خلال الاجتماعات التي كانت تتم في مكتب رئيس مجلس الأمة. ولفتوا إلى أن الثقة والإشادة ستسخرها الحكومة إذا لم تجتز ملف الإصلاح ومحاربة الفساد بعد عبور الأزمة الحالية. وأشار نواب إلى أن الأوان قد حان للاستعجال بتخرج طلبة كلية الطب وتأجيل الاختبار ودخولهم الموقع الميداني. وأشار النواب إلى أن عملية إعادة المواطنين بالخارج ستتم بعد الانتهاء من إعداد المحاجر في الأيام القليلة القادمة. وقال النائب محمد الدلال إن الدستور ينص على وجود المجلس حتى أثناء وجود الأحكام العرفية والأزمات، مشيرين إلى أن المجلس مارس دوره التشريعي بالدرجة الأولى والنواب أوصلوا رسالة شكر وتقدير لسمو الأمير وسمو ولي العهد، وأشادوا بالجهود الحكومية لمواجهة الوباء، كما أن النواب أوصلوا رسالة بأنهم يدعمون الجهود الحكومية ويضعون إيمانهم لمواجهة الوباء. وبين الدلال أن القانونين اللذين أقرهما المجلس اليوم بالمادتين الهدف منهما هو عدم إسقاط المدد للمتقاضين بعد عودة العمل، والثاني من الصفة الوقائية وتشديد العقوبات المرتبطة بممارسات قد